



منذ أن تم تشكيل المجلس والكل - سواء في الداخل أو الخارج - كان يشكو من ضعف الأداء، والبيروقراطية والشللية، وعدم مساندة المجلس للثورة في توجهاتها ومطالبها، على الرغم من الدعم الغير محدود من الثوار في الداخل والذي شكل رافعة له أمام المحافل الدولية.

فقد تم توجيه العديد من الملاحظات؛ سواء من العاملين في الحقل السياسي السوري أو من الفاعلين على الأرض، وآخرهم كان من البطل خالد أبو صلاح عندما "هدد المجلس الوطني بنزع الشرعية عنه في حال استمرار حالة الضعف التي يعاني منها في ظل عدم التمكن من الاستجابة لنداءات الاستغاثة التي أطلقها من الحي المحاصر والذي يتعرض للقصف منذ أكثر من خمسة عشر يوماً". حيث قال أبو صلاح: "أن الشعب الذي منح المجلس الشرعية يمكنه أن ينزعها".

أيضاً الانتقادات المستمرة من شيخ الثورة عدنان العرعر لأداء المجلس والتشكيك في مصداقية وانتماء بعض شيوخه، الأمر الذي حذا ببعض أعضاء المجلس للانفصال وتشكيل ما يسمى، "مجموعة العمل الوطني السوري"، وهو الانشقاق الأبرز بعد الانشقاقات الفردية التي حدثت في الفترة الماضية، منذ اندلاع الثورة في مارس/ آذار 2011م.

والأمر الملفت للانتباه، أن غالبية المنشقين هم معارضي الداخل الذي خرجوا بعد الثورة، والعديد منهم كان معتقلاً إلى فترة قريبة، وهذا ما كان الكثير من المتابعين للعمل الثوري يطالب به، بأن يكون قادة العمل الثورة من معارضي الداخل لأنهم أخبر بالمعاناة، وبظروف العمل السياسي الميداني، وبعيدين عن الواقعية السياسية التي ينتهجها معارضو الخارج.

وهذا ما أكدته بيان المجموعة نفسها بأنه "لقد مضت أشهر طويلة وصعبة على سوريا منذ تشكيل المجلس الوطني السوري، دون نتائج مرضية ودون تمكنه من تفعيل مكاتبه التنفيذية أو تبني مطالب الثوار في الداخل".

أيضاً طريقة الانتخابات الأخيرة والتي كانت غير مرضية لكثير من أعضاء المجلس، والتي اقتصر على عدد قليل منهم، تم التمديد لرئيس المجلس للمرة الثالثة على التوالي من دون تقييم للمرحلة التي ترأسها.

وقد تبين أن النواة الصلبة لحركة الانشقاق هذه تشكلت من (20) شخصاً تقريباً من أصل (270) عضواً الذين يشكلون المجلس.

ولعل السبب الأهم لهذا الانشقاق هو إخفاق المجلس في التأثير على المجتمعين في مؤتمر "أصدقاء سوريا" في تونس،

لتحصيل الحد الأدنى من مطالب الشعب التائر.

وطبعاً؛ ترأس هيثم المالح لهذه المجموعة، يشكل رافعة قوية كونه زعيم للمعارضة السورية الداخلية من عهد الأسد الأب. أيضاً الأسماء الأخرى لا تقل خبرة ودراية بالعمل السياسي المعارض، كما هو الحال في زعيم المعارضة كمال اللبواني، وهو الذي سجن لست سنوات، وأفرج عنه في ديسمبر/ كانون الأول، ومحامية حقوق الإنسان كاترين التلي، والمعارض فواز تلو، ذو الصلة بما يسمى "الجيش السوري الحر"، ووليد البني الذي كان من بين أكثر الشخصيات جرأة في المجلس، حيث كان مسؤولاً عن السياسة الخارجية.

إضافة إلى العديد من الإسلاميين الجدد، ومن بينهم عماد الدين الرشيد، وهو الذي تعرض للسجن في بداية الانتفاضة، وهذا كله يحسب لصالح هذه المجموعة بلا شك.

إن انتماء بعض أعضاء المجلس إلى دول غربية جعلهم عرضة للتخوين والتشكيك بوطنيتهم وولائهم للوطن، وخاصة من أزال النظام.

هذا الأمر استدعى من البعض المطالبة بأن يكون رئيس المجلس من شخصيات الداخل، التي لا يشكك بمصداقيتها، لا من قبل أزال النظام، ولا من قبل المتعاملين مع المجلس من التيارات الأخرى، وهذه هي القناة التي توصلت إليها المجموعة مما استدعاها للقول بأنه "قد بات واضحاً لنا أن طريقة العمل السابقة غير مجدية، لذلك قررنا أن نشكل مجموعة عمل وطني تهدف لتعزيز الجهد الوطني المتكامل الهادف لإسقاط النظام بكل الوسائل النضالية المتاحة، بما فيها دعم الجيش الحر الذي يقع عليه العبء الأكبر في هذه المرحلة".

وهذه الخطوة كان لا بدّ منها لتصحيح المسار، والانطلاق من جديد نحو عمل ثوري جامع، وعلى جميع أعضاء المجلس الإسراع والانضواء تحت هذه المجموعة بأسرع وقت؛ رداءً للصدع، وتصحيحاً للمسار.

إن الضغط المتزايد الذي يتعرض له المجلس الوطني السوري بسبب عدم دعمه صراحة للمقاومة المسلحة ضد الأسد، والتي يقودها "الجيش السوري الحر"، والتي هي مطلب الجماهير الثائرة في الداخل والخارج، إضافة إلى عدم استجابة النظام للمطالب السياسية من المجتمع الدولي، وتيقن الجميع بأن النظام لن يرحل من خلال العمل الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية، وخاصة أنه عمد في الفترة الأخير إلى تجيير العقوبات الاقتصادية نحو الشعب السوري، وحرمة من أبسط ضروريات العيش اليومية؛ يجعل من الأفضل على المعارضة التفكير بإستراتيجية مختلفة عن التي كانت تقود عمل المجلس الوطني خلال الأشهر الماضية، واستخدام أوراق الضغط الشعبي والعسكري بطريقة مختلفة، بغية إعطاء دفعة جديدة للعمل الثوري، وضخ جرعة أمل بين أوساط الثوار لتسريع وتيرة الانشقاقات العسكرية والسياسية، بغية الوصول إلى إزالة النظام بأقل الخسائر الممكنة.

المصادر: